19 يناير المقبل تبدأ في مجلس الشيوخ مناقشة القانون المعروف بملف الامن , وبنوذ هذا الأخير تأثر بشكل سلبي على المهاجر خصوصا الغير القانوني .
حيث لا يحق للمهاجر تلقي الاسعافات أو العلاج بالمستشفى لأن الطبيب مرغم بإبلاغ الأمن .
ف بازدياد الاولاد ولا التسجيل في لوائح الصحة {لأنه لا يمكنه كما لا يحق له الزواج و لا التعري التسجيل في لوائح البلدية} .
لا يحق له إرسال أو استقبال تحويلات مالية لأنه معرض للإبلاغ عنه .
إضافة من دخل أو يدخل إيطاليا دون رخصة الاقامة معرض للسجن لمدة 18 شهرا للدخول الغير القانوني
مه المعاقبة حسب هذا القانون .والشرعي وتلز
ستتعرض رخصة الاقتمة الى عملية التقاط:
جنائي أو إداري تضيع النقطة تلوى الاخرى الى ان يسقط.
لتمديد رخصة الاقامة يجب دفع ضريبة 200 أورو.
للتسجيل في اللوائح الانتخابية ليس فقط رخصة الاقامة بل إظهار مدى مسايرة المنزل مع القانون.
ذا القانون يمس حتى المهاجرين من دون سكن " المقيمين في المستعمرات".ه
وأصيح هذا القانون ينعكس سلبا على السياسة الاجتماعية للعمال والمهاجرين كما أصبح في وقت الازمة ضروريا لحل مشاكل الشركات والابناك .
الخدمات وخاصة خادمات البيوت:الهجرة الوحيدة المرغوب فيها الان في السياسة الايطالية هي قطاع 150000 حسب قانون السيول منها 104000 خاصة للاشغال داخل البيوت و المنازل مع المعاقين والشيوخ.
في مجتمع يسوده هذا القانون , أبناء وبنات المهاجرين يدرسون في أقسام غير أقسام أبناء وبنات الايطاليين.
جوابهم للأزمة هو حكومة الخوف.
بنا هو صراخ:جوا
" نحن لا نرضى مجتمع العنصرية والاستغلال المراقب.
ضد هذا القانون

السبت 31/01/09 مضامرة ضد قانون الامن.

Rete contro il pacchetto sicurezza
pacchettosicurezza@anche.no
http://nopacchettosicurezza.noblogs,org